



وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

المؤسسة العامة للمناطق الحرة

الادارة العامة

الرقم ن.م.ح/س/١١٣٧٠/ص

التاريخ: ٢٠٢٠/٦/٢٥

قرار رقم / ٥٤٦

- المدير العام للمؤسسة العامة للمناطق الحرة .
- بناء على المرسوم رقم ٢٠٠٣ / لعام ٢٠٠٣ المنضمن تصديق نظام الاستثمار في المناطق الحرة.
- واستناداً إلى أحكام المواد الواردة في العقود المبرمة مع المستثمر الخاصة بنسخ العقد.
- ونظراً لثبوت اتخاذ مستثمر الأسواق الحرة من مسكنه وسبلته لتهريب البضائع والأموال.
- عرض قرار مجلس إدارة المؤسسة المنعقد برئاسة السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المتحد بجلسته رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٥ .
- وعلى مقتضيات المصلحة العامة .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - إنهاء عقود الإشغال وملحقها المبرمة بين المؤسسة العامة للمناطق الحرة ومستثمر الأسواق الحرة التالية:

١. عقد الإشغال رقم ٢٣/ت/أ تاريخ ٢٠١٠/١/٢٥ وملحقه الخاص باستثمار السوق الحرة بمراكز جديدة بابوس الحدوبي .
٢. عقد الإشغال رقم ٤/ت/أ تاريخ ٢٠١٠/١/٢٥ وملحقه الخاص باستثمار السوق الحرة بمراكز نصيب الحدوبي .
٣. عقد الإشغال رقم ٢٦/ت/أ تاريخ ٢٠١٠/١/٢٨ وملحقه الخاص باستثمار السوق الحرة بمراكز باب الهوى الحدوبي .
٤. عقد الإشغال رقم ٨/ت/أ تاريخ ٢٠١٤/١/٢٧ وملحقه الخاص باستثمار السوق الحرة بمراكز اللاذقية .
٥. عقد الإشغال رقم ٩/ت/أ تاريخ ٢٠١٤/١/٢٧ وملحقه الخاص باستثمار السوق الحرة بمراكز طرطوس .
٦. عقد الإشغال رقم ٢٠٦/ت/أ تاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٥ وملحقه الخاص باستثمار السوق الحرة في الصالة رقم ١ بمطار دمشق الدولي .

٧. عقد الإشغال رقم ٢٠٥/ت/أ تاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٥ وملحقه الخاص باستثمار السوق الحرة في صالة الشحن القديمة بمطار دمشق الدولي.
٨. عقد الإشغال رقم ٢٠٨/ت/أ تاريخ ٢٠١٠/١١/٣ وملحقه الخاص باستثمار السوق الحرة في صالة الركاب بمطار حلب الدولي.
٩. عقد الإشغال رقم ٧/ت/أ تاريخ ٢٠١٧/١/١٩ وملحقه الخاص باستثمار السوق الحرة في صالة ميني الركاب بمطار الباسل الدولي.

مادة ٤- تكلف مديرية شؤون الاستثمار في المؤسسة العامة للمناطق الحرة بإعلام الجهات العامة (مديرية الجمارك العامة والمؤسسة العامة للطيران المدني والشركة العامة لمرفأ اللاذقية والشركة العامة لمرفأ طرطوس) بقيام المؤسسة بإصدار قرار إنهاء العقود المبرمة بينها وبين مستثمر الأسواق الحرة ليتم العمل من قبلها على إصدار القرارات اللازمة لإنهاء العقود وملحقها الخاصة بالأسواق الحرة (سواء الموقعة من قبلها مع المؤسسة العامة للمناطق الحرة أو الموقعة من قبلها مع مستثمر الأسواق الحرة) لانتفاء الغاية من الاستثمار نظراً لقيام المؤسسة بإنتهاء هذه العقود ووفق ما يلي:

- إنهاء العقدين وملحقهما المبرم بين مديرية الجمارك العامة والمؤسسة العامة للمناطق الحرة للسوقين الحرمين في كل من مركز جديدة يابوس الحدودي ومركز باب الهوى الحدودي وكذلك إنهاء العقد وملحقه المبرم مع مستثمر السوق الحرة في مركز نصيب الحدودي.
- إنهاء العقد وملحقه المبرم بين الشركة العامة لمرفأ اللاذقية والمؤسسة العامة للمناطق الحرة في مرفأ اللاذقية.
- إنهاء العقد وملحقه المبرم بين الشركة العامة لمرفأ طرطوس والمؤسسة العامة للمناطق الحرة للسوق الحرة في مرفأ طرطوس.
- إنهاء العقود وملحقها المبرمة بين المؤسسة العامة للطيران المدني ومستثمر الأسواق الحرة في الصالة رقم ١ وصالة الشحن القديمة بمطار دمشق الدولي ومطار حلب الدولي ومطار الباسل الدولي.

على أن تتضمن هذه القرارات كافة البدلات والإيجارات المستحقة وفق القوانين والأنظمة النافذة لكل جهة من هذه الجهات.

مادة ٥- تكلف الجهات العامة (المؤسسة العامة للمناطق الحرة - مديرية الجمارك العامة - المؤسسة العامة للطيران المدني) بتلقيع مستثمر الأسواق الحرة وفق الأصول المتبعة لذلك بقرارات إنهاء

العقود المبرمة معه ومراجعة هذه الجهات خلال مدة أقصاها ١٥ يوماً من تاريخ التبليغ الموجه إليه للعمل على ما يلي:

• تسديد كافة التكاليف المتوجبة عليه لصالح الجهات العامة خلال مدة أقصاها ١٥ يوماً من تاريخ التبليغ الموجه إليه.

• إخراج البضائع الموجودة في الأسواق الحرة (البضائع الموجودة ضمن المستودعات الجمركية للأسوق الحرة والبضائع الموجودة في صالات الأسواق الحرة) خلال مدة أقصاها ٣٠ يوماً من تاريخ التبليغ الموجه إليه بعد إبراء ذمتها تجاه الجهات العامة سواء بوضعها بالاستهلاك المحلي بما لا يتعارض مع الدليل التعليمي المعتمد لمنع المخالفات لإجراءات وموافقات الاستيراد المنصوص عليها في العقود المبرمة مع الجهات العامة خارج الفعل أو نقلها إلى المناطق الحرة وتسديد قيودها وفق القوانين والأنظمة النافذة.

• تسليم العباني والمستودعات المستثمرة لصالح الأسواق الحرة في (مركز جديدة بابوس الحنودي ومرفأ اللاذقية ومرفأ طرطوس والصالحة رقم ١ وصالة الشحن القديمة بمطار دمشق الدولي ومطار حلب الدولي ومطار الباسل الدولي) إلى الجهات العامة العائدة لها هذه العباني والمستودعات مباشرة بعد إخراج البضائع منها وفق الأصول المتبعة لذلك.

مادة ٤ - في حال عدم تقديم مستثمر الأسواق الحرة بتنفيذ ما ورد في المادة ٣ أعلاه تكلف الجهات العامة بالسرعة الممكنة بالعمل على ما يلي:

• اتخاذ ما يلزم من قبل مديرية الجمارك العامة لفتح المستودعات الجمركية وصالات الأسواق الحرة وفق الأصول المتبعة لذلك وجرد البضائع الموجودة ضمنها جرداً قيدياً وفعلياً ونقلها إلى المستودعات العائدة لها وتسديد قيودها أصولاً واعتبار هذه البضائع ضامنة لحقوق الجهات العامة والتنسيق مع الجهات العامة الأخرى لاتخاذ الإجراءات القانونية لبيعها وتحصيل حقوقها وحقوق هذه الجهات وفق القوانين والأنظمة النافذة إضافة إلى معالجة وضع البيانات الجمركية للبضائع الداخلة سابقاً إلى الأسواق الحرة التي خرجت من الخدمة في (مركز تصدير الحنودي ومركز باب الهوى الحنودي وصالة الشحن القديمة بمطار دمشق الدولي ومطار حلب الدولي) وفق القوانين والأنظمة النافذة.

• تكلف الجهات العامة (مديرية الجمارك العامة - الشركة العامة لمرفأ اللاذقية - الشركة العامة لمرفأ طرطوس - المؤسسة العامة للطيران المدني) بعد إخراج البضائع من الأسواق الحرة مباشرة باستلام العباني والمستودعات المستثمرة لصالح الأسواق الحرة في (مركز جديدة

بابوس الحدودي ومرفأ اللاذقية ومرفأ طرطوس والصالحة رقم ١ وصالحة الشحن القديمة بمطار دمشق الدولي ومطار حلب الدولي ومطار الباسل الدولي) وفق الأصول المتبعة لذلك.

• اعتبار المباني والمستودعات المستمرة لصالح السوقين الحرمين في (مركز نصيب الحدودي ومركز باب الهوى الحدودي) مستلمة حكماً من قبل مديرية الجمارك العامة كونها خارج الخدمة حالياً.

مادة ٥ - تكلف كل من مديرية الشؤون القانونية والاستثمار والمالية في المؤسسة العامة للمناطق الحرة بالمتابعة مع كل (مديرية الجمارك العامة - الشركة العامة لمرفأ اللاذقية - الشركة العامة لمرفأ طرطوس - المؤسسة العامة للطيران المدني- مستثمر الأسواق الحرة) لتنفيذ المواد المذكورة أعلاه واتخاذ الإجراءات القانونية وفق الأصول المتبعة لذلك.

مادة ٦ - يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه .

المدير العام

إياد الكوستا



صورة إلى:

- مكتب السيد الوزير برئس الاطلاع.
- مكتب السيد مدير العام.
- الاستثمار للمتابعة .
- القانونية للمتابعة.
- المالية للمتابعة .
- فروع المؤسسة في (دمشق والمطار وطرطوس وحلب واللاذقية الداخلية).
- واللاذقية المرفقة) لوضع القرار موضع التنفيذ أسوأ.
- أمين سر المجلس.
- المراسلات.